

مادة ٣ - يبلغ رؤساء مجالس إدارة الشركات المشار إليها بال المادة الأولى قرارات مجالس الإدارة إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة . ولا تكون هذه القرارات نافذة في المسائل الآتية إلا بعد اعتمادها من مجلس إدارة المؤسسة :

(١) اللوائح .

(ب) الميزانية التقديرية .

(ج) الميزانية العمومية والحساب الختامي .

(د) برامج الاستئثار والتوريق وخططة تحسين الخدمة ..

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٤ م .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ بحادي الأكتوبر سنة ١٣٨٤ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٤٥ لسنة ١٩٦٤

في شأن تعديل المادة ٣٤ مكرر من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بـلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بـلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بـلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصل والقرارات المتعلقة به ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤

في شأن نقل شركات النقل العام للركاب بالسيارات في الأقاليم إلى "المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم"

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بانشاء مؤسسة عامة لشئون النقل البري بالإقليم المصري ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ باعتبار الهيئة العامة لشئون النقل البري مؤسسة عامة ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرار :

مادة ١ - تنتقل من المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي إلى المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالإقليم الشركات الآتية :

(أ) شركة النيل العامة لأنواع بحري شرق الدلتا .

(ب) « « « غرب الدلتا .

(ج) « « « وسط الدلتا .

(د) « « « الوجه القبلي .

مادة ٢ - تحمل "المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم" على المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات بالنسبة إلى الشركات المشار إليها في المادة السابقة ، كما تختص بالمسائل المتعلقة بنقل الركاب المنصوص عليها في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، وتؤول إلى وزير النقل باقي الاختصاصات المبينة في القانون المذكور .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٤٧ لسنة ١٩٦٤

بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بانشاء المؤسسة التعاونية الزراعية العامة ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الأعلى للمؤسسات ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ،

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للأئمان الزراعي والتعاوني ،

قرار :

مادة ١ - يشكل مجلس إدارة المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة من السادة :

وزير الزراعة رئيسا

وكل وزارة الزراعة ، (يختاره الوزير)

وكل وزارة الاصلاح الزراعي واصلاح الاراضي ،
(يختاره الوزير)

وكل وزارة التموين والتجارة الداخلية ، (يختاره الوزير)

وكل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، (يختاره الوزير)

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للأئمان الزراعي
والتعاوني مدير عام المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة

عضو عن الجمعيات التعاونية الزراعية ... يصدر بتعيينهم

ثلاثة أعضاء من المشغلين بالتعاون الزراعي مجلس الادارة

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالمسادة ٣٤ مكرر فقرة ثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :

"مادة ٣٤ مكرر (فقرة ثانية)"

يسرى على العاملين المعينين بمكافأة شاملة بالبعثات التثيلية بالخارج سواء تم تعيينهم من القاهرة أو عملاً بغير البعثة أحكام المواد ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من هذه اللائحة" .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٤٦ لستينج ١٩٦٤

بمحذف المادة الرابعة من مرسوم تنظيم صناعة الباراجين وتجارتها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وحيى المرسوم الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ بتنظيم صناعة
المارجارين بألوانه وتجارته ، والقرارات المعدلة له ،

وعل ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرار :

مادة ١ - تلغى المادة الرابعة من المرسوم الصادر في ١٩ من فبراير
سنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر